

السودان.. كيف تشكلت طبقة الأوليغارشية؟ ومن أهم رموزها؟

كتبه عائد عميرة | 6 سبتمبر, 2022



نون بوكتاست · السودان.. كيف تشكلت طبقة الأوليغارشية؟ ومن أهم رموزها؟
عرف السودان في العقود الأخيرة انتشار الفساد بأشكاله المختلفة وضروربه الكثيرة، خاصة في ظل تزاحف الفساد السياسي والفساد الاقتصادي، ما جعل هذا البلد العربي يتتصدر قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.

نتيجة لهذا الفساد، زادت ثروة المسؤولين والطبقة الحاكمة على حساب الشعب، رغم حدوث الحكومات المتعاقبة على البلاد عن تشكيل هيئات عليا للشفافية ومكافحة الفساد بصلاحيات واسعة، وتبني إجراءات حاسمة ضد الفساد.

مع الوقت تشكلت طبقة سياسية دمرت مفاصل الدولة وأخرجت رأس المال التقليدي من السوق واستبدلته بطبقة طفيليّة يتعمّدّها رجال أعمال استفادوا من حالة العبث وتغول العسكر ودمج الحزب بالدولة، فأثّرت وراكمت الثروات.

نحطّ الرجال هذه المرة ضمن ملف ”[الأوليغارشية العربية](#)“ لنون بوست في السودان للحديث عن الأوليغارشية التي تشكلت مع بدء حكم الرئيس جعفر نميري وسيطرت على مقدرات

البلاد وتحالفت مع العسكر واقتحمت كل المجالات كالذهب وتجارته، واحتكرت تصدير ثروات البلاد.

بداية تشكيل الأوليغارشية في السودان

صبيحة يوم 25 مايو/أيار 1969، أعلن العقيد أركان حرب جعفر نميري الذي يُنتمي إلى قبيلة الدنائلة في شمال السودان استيلاء القوات المسلحة السودانية على السلطة في البلاد، ليصبح بعد ذلك أول من حاز لقب رئيس جمهورية في السودان.

خلال فترة حكمه التي امتدت إلى مارس/آذار 1985، حاول النميري السيطرة على مفاصل الدولة وإحکام سيطرته عليها وإدارتها لأنها ملكية خاصة له، فحاول تقریب بعض الشخصيات السياسية والعسكرية إليه، فضلاً عن بعض رجال الأعمال.

أراد النميري من خلال تقریب رجال أعمال غير تقليديين إليه، خلق بطانة اقتصادية تدعمه وتقوی حكمه، في مواجهة محاولات الانقلاب المتكررة ضده وغضب الشارع المتصاعد ضد سياساته الأمنية والاقتصادية التي أربكت البلاد.

تواصل نهج تقرب السلطة من رجال الأعمال، حتى بعد سقوط حكم النميري واعتلاء عبد الرحمن سوار الذهب سدة الحكم وبعده أحمد الميرغني، ثم عمر البشير الذي دعم في سنوات حكمه الطويلة هذه السياسة، ما شكل طبقة من رجال الأعمال المسيطرین على اقتصاد البلاد.

تمتلك أوليغارشية السودان غالبية الصناعات الوجودة في البلاد، ومنها شركة جياد الصناعية التي تعمل في صناعة السيارات والشاحنات والدراجات النارية

دعمت الأنظمة المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال إلى يومنا هذا رجال الأعمال عبر خصخصة عدد من مؤسسات القطاع العام ومرافقه لصالحهم، رغم الخسائر الكبيرة التي رافقت بعض عمليات الخصخصة وقدرت بـ مليارات الجنيهات.

طالت عمليات الخصخصة الخطوط الجوية السودانية، كما تم خصخصة المصارف المحلية وقبلها باعت الحكومة السودانية أصولها في مصنع أسمنت ربك جنوب العاصمة، وحصتها في مصنع أسمنت عطبرة شمالي الخرطوم، وشملت الخصخصة شركات في قطاعات الاتصالات وإدارة المياه.

كما اعتمدت الأنظمة منهج شراء العضوية بالمال مبكراً منذ أيام الرئيس جعفر نميري، مستفيدة من تمويلات قدمها بنك فيصل الإسلامي، فانضمت شرائح من كبار ضباط القوات المسلحة إلى الحكام، ومعهم مجموعات كبيرة من رأس المال الناشئ منذ نهاية السبعينيات.

تحالف الأنظمة السياسية مع رجال العسكر ورجال الأعمال الجدد، سمح بتمدد الفساد داخل

أرقة الدولة السودانية، وخلق مجموعات صغيرة يمكن أن يطلق عليها "الطبقة الأوليغارشية الحديثة في السودان"، حيث احتكرت السلطة والمال، بينما الشعب يعاني الفقر والتمييز.

لدعم هذه الفئة الجديدة، أصدر حفتر النميري مرسوماً تشكيلاً "التعاونية الاقتصادية العسكرية" يحدد أهداف المؤسسة العسكرية في أربع نقاط وهي: استعمال الموارد العسكرية الفائضة لدعم اقتصاد البلاد وتجويض عيش أفراد القوات المسلحة وأعضاء أسرهم وتجهيز الجيش بالمعدات والأجهزة اللازمة وتحسين مستوى الأداء الإداري والتقني لأعضاء الجيش.

هذا المرسوم حول الجيش إلى طبقة ذات هوية اقتصادية-اجتماعية قائمة الذات ترتبط مصالحها بشكل بنوي بمصالح النظام القائم ورجال الأعمال الداعمين له، وهو ما سمح بظهور فئة من رجال الأعمال هم في الأصل ضباط استعلامات أو أفراد من عائلاتهم يستغلون بشكل استباقي المعلومة الاقتصادية الحساسة وغير المتوافرة للعموم.

سمح هذا المرسوم وبباقي التسهيلات التي تمنحها الدولة لهذه الفئة من رجال الأعمال باحتكار السوق والفرص وتكوين ثروات مالية كبيرة، مكتنهم من خلق نفوذ "وهمي" داخل المجتمع السوداني.

تدعم هذا الأمر أكثر في عهد الرئيس عمر البشير، فقد قرب إليه مجموعة من رجال الأعمال - هم في الأصل ضباط بالجيش والمخابرات - للسيطرة على البلاد وعلى قطاعات الدولة الربحية، على رأسها قطاع الاتصالات، ما ساهم في إطالة أمد حكمه لأكثر من 3 عقود.

حق بعد إطاحة بنظام البشير، بقي الوضع على حاله، فقد تحالفت هذه الفئة مع قادة العسكري والقادة الجدد للبلاد وبعض القوى المتمردة لحماية مصالحها وتوسيع نفوذها، رغم المظاهرات الشعبية الكبيرة المنيدة بها والطالبة بمحاسبتها.

المجالات التي تسيطر عليها

نتيجة هذه السياسات تشكل تحالف قوي بين المال والسلطة، ف تكونت مجموعات صغيرة تسيطر على الشركات العامة والخاصة واحتكرت الإنتاج وتصدير الثروة والتمتع بعائداتها، تحت حماية الدولة وأجهزتها التي تسهر على حماية المحتكرين والمتغذين.

برزت هذه الفئة خصوصاً في عهد عمر البشير، وتمدد نشاطها لمجالات عده، إذ انتشرت الشركات التي تعود ملكيتها لضباط في الجيش تحولوا إلى رجال أعمال، في مجالات حيوية تشمل شركات الأمن الغذائي والكيميائيات والخدمات التقنية الطبية المحدودة والتأمين وإعادة التأمين.

كما عملت أيضاً في المجال البنكي وسيطرت على بنوك كبيرة مثل بنك أم درمان المدي الذي يتمتع بحماية من البنك المركزي ويملئه أكبر رأس مال في البنوك التجارية السودانية، وغالبية أعضاء

نتيجة هذا الفساد المستشري في أعمدة الدولة، دائمًا ما يحل السودان بالراتب الأولي في ترتيب الدول التي يستشري فيها الفساد

كما تمتلك أوليغارشية السودان غالبية الصناعات الموجودة في البلاد، ومنها شركة جياد الصناعية التي تعمل في صناعة السيارات والشاحنات والدراجات النارية، وتمتلك هذه الفئة استثمارات كبيرة جدًا تقدر بعشرات مليارات الدولارات، ما جعلها تحكم في السوق وتسيطر على كل شيء هناك.

زادت هيمنة هذه الفئة مع إقرار منظومة "الصناعات الدفاعية"، في أبريل/نيسان 2017، حين مُكِّن النظام هذه الهيئة من التوسيع في النشاطات الاقتصادية المدنية، وجعلها فوق القانون، فالرئيس له أن يستثمر أموالها دون مراجعة من أي جهة.

بذلك توسيع نشاط المؤسسة العسكرية ومن ورائها رجال الأعمال المسيطرین على اقتصاد البلاد، فشملت شركات عدّة منها توباز للصناعات المعدنية وزادنا للاستثمار الزراعي والخرطوم للتجارة والملاحة وشيكان للتأمين.

نفهم من هنا أن الطبقة المحيطة بعمر البشير التي أطلقنا عليها الأوليغارشية السودانية سيطرت سلطة شبه كاملة على السوق في هذا البلد العربي الغارق في الأزمات من تجارة دقيق الخبز حتى الصناعات الثقيلة.

تشير بعض التقديرات إلى وجود نحو 200 شركة كبرى في أيدي وزراء نظام عمر البشير الذين يواافقون على عقود مربحة لأفراد العائلة أو الحلفاء السياسيين أو شركاء الأعمال، وفي ظل عدم وجود لوائح إفصاح مالي محددة بوضوح للمسؤولين الحكوميين ولا أي قوانين لحرية المعلومات من شأنها أن توفر وصول الجمهور إلى البيانات التي يحتفظ بها النظام، فمن الصعب معرفة العدد الحقيقي للشركات التابعة لحاشية البشير.

الفساد عmad أوليغارشية السودان

بعد الإطاحة بنظام عمر البشير، كُشفت ملفات فساد عديدة محيطة بأوليغارشية السودان، كانت إحدى أكثر الممارسات المريحة لحاشية الرئيس عمر البشير طيلة فترة حكمه التي استمرت ثلاثة عقود هي جعل شركاتهم تعمل كوسطاء لتزويد السودان بالسلع الإستراتيجية بتمويل من خلال قروض حكومية من بنك التنمية الآسيوي أو من دول الخليج مثل الكويت وقطر أو المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة أو البنوك الإفريقية.

استخدمت جهات فاعلة علاقاتها السياسية لتحويل أجزاء كبيرة من هذه المنح والقروض المنوحة

بهدف تخفيف المشاكل الاقتصادية في السودان، لزيادة تجارتهم ومرامكة الثروة، ييرز هنا اسم نجل عمر البشير بالتبنى الذي أدى احتياله إلى ديون تصل إلى 728 مليون دولار على السودان، فقد استخدم [أيمن للأمون](#) صلاته بالنظام لتأسيس شركة تؤمن عقوداً متعددة لاستيراد سلع بأسعار متضخمة.

أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة والمنتجات البترولية المكررة والسلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى للمواطنين العاديين، كما أدى إلى ديون ضخمة على السودان، ويشير تحقيق استقصائي أجري في الغرض أن للأمون أنشأ إلى جانب طرف آخر من النظام وسطاء خليجيين وروابط بنخبة الحكومة السودانية لتأمين عقود ائتمان ممنوحة للبلاد من بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب إفريقيا.

أيمن للأمون هو ابن اللواء مأمون حسن محجوب الذي كان صديقاً مقرراً من عمر البشير، وبعد وفاة حسن محجوب تبناه البشير وبدأ صعوده في مجال المال والأعمال عبر شراكة مع عبد الله البشير في كلية المدائن الطبية وشركة بدر فور سيزونز التي جرى تسجيلها في الإمارات.

من الأسماء البارزة أيضاً وزير الخارجية في عهد البشير [علي كرتى](#) الذي يطلق عليه "إمبراطور الأسمنت والحديد والأخشاب"، نتيجة استحواذه واحتقاره لتجارة مواد البناء في السودان، ما مكنه من كسب أموال كثيرة.

عمل كرتى في البداية قائداً لقوات الدفاع الشعبي، ثم أصبح وزير الدولة للشؤون الخارجية قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، وساعدته منصبه في التسويق التجاري على المستوى الداخلي والخارجي، فاستغل منصبه في الدولة للحصول على امتيازات عديدة والاستحواذ على أراضي الدولة مجاناً.

فساد علي كرتى، دفعه إلى التضييق على المؤسسات الحكومية العاملة في قطاع البناء حتى تستفيد شركاته من الأمر، وهو ما ساهم في إفلاس العديد من الشركات الحكومية على غرار شركة البحر الأحمر التي كانت تتنافس شركات "كرتى".

كما كشفت "أوراق باندورا" عن تحالف ضم رجالاً مقربين من البشير وكيفية السيطرة على أسهم مجموعة سوداتل للاتصالات بالسودان، إذ كشفت [الوثائق](#) كيف سيطر رجال البشير على عالم الاتصالات في السودان، على رأسهم رجال الأعمال عبد الباسط حمزة وعبد العزيز عثمان، وتأسيسهما العديد من الشركات داخل البلاد وخارجها من ذلك شركات في جزر العذراء البريطانية، للتهرب من القانون.

بدأ عبد الباسط حمزة ضابطاً صغيراً في القوات المسلحة، وهو ينتمي للحركة الإسلامية، في سنة 1985 انضم لنظومة العمل الخاص في التنظيم العسكري، وتمكن عبر عمله من الدخول في ملفات حساسة، وسيطر على أموال تقدر بأكثر من ملياري دولار.

مكنه قريه من نظام عمر البشير من مجاورة زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن الذي حلّ في السودان هارباً سنة 1993، تمكن حمزة من كسب ثقة ابن لادن وحصل نتيجة ذلك على إدارة

مشروعات بنية تحتية نفذها زعيم القاعدة في السودان مثل طريق شريان الشمال الذي يربط العاصمة الخرطوم مع الولايات الواقعة شمال البلاد.

أواسط التسعينيات التحق عبد الباسط حمزة بجهاز الأمن والمخابرات، وتمكن من التغلغل في قطاعات عدّة والاستحواذ على أراضٍ حكومية في مناطق مميزة بالعاصمة الخرطوم إلى جانب الاستحواذ على الأراضي الزراعية، وذلك بمساعدة الحركة الإسلامية وأقارب البشير.

تحول حمزة في ظرف وجيز إلى رجل أعمال كبير، ينشط في العديد من القطاعات ويسيطر على عدد كبير منها أهمها قطاع الاتصالات الذي يدر أموالاً كثيرةً، حيث تم منحه سنة 2002 رخصة إدارة ثانية لشبكة اتصالات التي انتقلت فيما بعد لشركة "إم تي إن".

أما عبد العزيز عثمان، فهو الآخر إسلامي وعضو بحزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقًا، ترأس مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (أكبر شركة اتصالات عامة في السودان) إلى جانب عبد الباسط حمزة، عمل عثمان كثيراً مع نظام البشير ومكّن النظام من التنصت على معارضيه ومراقبة تحركاتهم.

نتيجة ذلك، غنم عبد العزيز عثمان، الأموال الطائلة واستغل قربه من النظام لتحقيق امتيازات عديدة دون وجه حق، وفي عهد إدارته لسوداتل مع عبد الباسط حمزة، بيعت شركة موبيتيل العامة (شقيقة لسوداتل) بقيمة 1.3 مليار دولار، وذهب جزء كبير من الصفقة لصالح البشير.

تم استثمار هذه الأموال في غرب إفريقيا، لصالح عبد الباسط حمزة وآخرين وأسرة الرئيس السابق عمر البشير، ما مكّنهم من جني أموال طائلة كان السودانيون في أمس الحاجة لها، لكن اهتمام هؤلاء كان مراكمه الثروة فقط.

قبل سنة أصدرت محكمة سودانية، حكماً بالسجن 10 سنوات ضدّ رجل الأعمال عبد الباسط حمزة، فأدانته بتهم التراء الحرام والمشبوه ومخالفة قانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وعدم تقديم إبراء ذمة مالية والإدلاء ببيانات كاذبة للموظف العام، وقبل ذلك، أصدرت لجنة إزالة تمكين نظام الثلاثين من يونيو/حزيران، وهي لجنة حكومية معنية بتفكيك نظام البشير، فراراً بتجريد حمزة من كثير من ممتلكاته، وأصدرت قرارات فورية باسترداد نحو 1.2 مليار دولار أمريكي لصالح خزينة الدولة، وهي عبارة عن أسهم في شركة اتصالات وأراضٍ سكنية وزراعية.

لم يكن حمزة رجل الأعمال الوحيد التابع من القضاء السوداني، إذ يتبعه وزير أحمد الحسن، أحد وزراء مالية النظام، الذي شغل منصب الأمين العام للحركة الإسلامية، في قضية تجاوزات إدارية تتعلق ببيع خط طيران هيثرو الذي يربط الخرطوم بلندن من دون توريد أمواله للخزينة العامة، ويحاكم معه في هذه القضية وزير العادن كمال عبد اللطيف.

كما يتهم عبد اللطيف في قضايا أخرى منها الاستيلاء على أراضٍ مجاناً والاستحواذ على أموال تابعة لشركات الوزارة، مما جعلها تسجل خسائر مالية كبيرة أفقدتها مكانتها في السوق المحلي، كما يتهم بابتزاز مديرى الشركات الخاصة.

أطلق نظام البشير العنان أمام جماعته للاستيلاء على ذهب البلاد، على غرار
محمد حمدان دقلو الملقب بـ”حميدتي”

فيما يواجه وزير آخر للمالية هو علي محمود، اتهامات باختلالات في هيئة النقل النهري، كما يواجه ملفات فساد حاكم ولاية جنوب دارفور الأسبق الحاج عطا المنان، بينما يحاكم عثمان يوسف كبر بتهمة تجاوزات مالية في أثناء تقلده منصبه.

في دليل على فسادهم وحماية النظام لهم، لم يصرح جماعة البشير من وزراء وولاة ومحافظين ومستشارين، بذممهم المالية، طيلة ثلاثين سنة، فرغم صدور قانون الثراء الحرام عام 1989 وتكون الهيئة المنفذة للقانون التي تأسست في نفس عام صدور القانون، لم يتقدم مسؤول لتبرئة ذمته المالية.

إلى جانب هؤلاء نجد مدير مكاتب رئيس الجمهورية في السودان الفريق طه عثمان الحسين، الذي نسج هو الآخر على منوال باقي الفريق المحيط بالبشير، وتنقل عثمان حسين بين مفاصل الدولة والحزب، إذ شغل منصب مدير مكتب الأمين العام للمؤتمر الوطني ثم انتقل إلى إدارة مكتب الرئيس عمر البشير بالحزب.

تمكن عثمان الحسين بفضل قربه من النظام من الاستيلاء على أموال طائلة دون وجه حق، كما سخر مقدرات الدولة لفائدة مصلحته الخاصة خاصة في نهاية الألفية الأولى، ما عاد بالسلب على الدولة السودانية التي كانت تعاني من أزمات عدّة في تلك الفترة.

يتهم صديق البشير بامتلاكه حسابات مفتوحة باسمه في المصارف الإماراتية والسعودية، ضمت عشرات الملايين من الدولارات لا يعرف مصادرها وحركة صرفها، كما يمتلك عدداً من الوحدات السكنية في منطقة جميرة بدبي.

هذا دون أن ننسى فساد عمر البشير الذي يتهم باختلاس مليارات الدولارات من خزينة الدولة وإدارة شركات تابعة له ولأسرته تعمل في استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية والأسمدة والمنتجات النفطية للسودان عن طريق صفقات ممولة من قروض تسهيلات ائتمانية بلغت مئات ملايين الدولارات حصل عليها السودان من بنك التجارة والتنمية لدول شرق وجنوب إفريقيا.

وعادة ما تعمل شركات البشير وأسرته كوسطاء في التزويد بالسلع الإستراتيجية للمملة عبر القروض المقدمة لحكومة السودان من البنوك أو الدول، حيث يجذبون أموالاً طائلة من تضخيم أسعار الشحن والأرباح الخاصة بهم في العقود التي يحصلون عليها بصورة شبه احتكارية.

وتشير تقديرات إلى أن حجم العقارات والممتلكات التي استولى عليها رجال نظام عمر البشير تتراوح بين 3.5 مليار و4 مليارات دولار، وقد تم مصادرة العديد من الشركات والعقارات والأراضي والفنادق والراكز التجارية والمزارع التابعة لهم عقب سقوط نظام البشير.

نتيجة لهذا الفساد المستشري في أعمدة الدولة، دائمًا ما يتصدر [السودان](#) الدول الأكثر فساداً، وفق "مؤشر مدركات الفساد"، الذي تعدد منظمة الشفافية الدولية، إذ لا يهتم النظام بمكافحة الفساد، ذلك أنه أحد أسباب استدامة حكمه.

حميدتي.. عصب الأوليغارشية

هناك اسم، برب في عهد عمر البشير وبعدئه أيضًا، نعني هنا محمد حمدان دقلو الملقب بـ"حميدتي" الذي يقود مجموعة عسكرية تعرف باسم قوات الدعم السريع، فقد أطلق البشير العنان لحميدتي وجماعته للاستيلاء على ذهب البلاد، ما مكنه من جني أموال كثيرة تحت أعين الدولة.

وأشار [تحقيق استقصائي](#) إلى أن حميدتي يمتلك مع أسرته شركة تنقل سبائك ذهب بملايين الدولارات إلى دبي، وأكد التحقيق أن مجموعة الجنيد كانت في بعض الأحيان تتجاوز قواعد البنك المركزي المنظمة لتصدير الذهب وفي أحيان أخرى كانت تبيعه للبنك المركزي نفسه بسعر تفضيلي.

يُدير شركة الجنيد، أقارب حميدتي، وهي مجموعة ضخمة تغطي الاستثمار والتعدين والنقل وتأجير السيارات وال الحديد والصلب، وتشرف على أعمال عديدة داخل السودان وخارجها، ولا يعرف بالتحديد أصولها ولا مواردها.

استعمل حميدتي جزءاً من هذه الأموال لشراء أسلحة للبشير ولنفسه، حيث ضخ ما يقدر بـملايين الدولارات لشراء أسلحة ومركبات لقوات الدعم السريع التي تجوب الشوارع بسيارات دفع رباعي مزودة بقدائف صاروخية ومدافع رشاشة.

من بين التجاوزات المالية أيضًا، [القضية](#) المتعلقة بإدخال بذور قمح فاسدة وغير مطابقة للمواصفات إلى البلاد وتوزيعها على مشروعين زراعيين مهمين، ما أخرجهما من دائرة الإنتاج، ونتيجة ذلك فشل الموسم الزراعي عام 2008، وبلغت قيمة التجاوزات المالية في هذه القضية نحو عشرة ملايين يورو.

كما جنى حميدتي الأموال الطائلة من الدولة، نتيجة قيامه بالأعمال الإجرامية الخارجة عن القانون، فدائماً ما كانت توكل لجامعة الجنجويد التي يقودها مهمة تصفيةعارضين وترويعهم، وتهدم المجموعة بارتكاب مجازر حرب في درفور.

في أبريل/نيسان 2019، سقط البشير نتيجة الاحتجاجات الشعبية المناهضة لحكمه، ظن السودانيون حينها أن الوضع سيتحسن وسيتم محاسبة رموز النظام الذين أجرموا بحق الشعب واستفروضا بثرواته ومقدرات البلاد المالية، لكن يبدو أن هذا الأمر لن يحصل، فقد سارع حميدتي بالسيطرة على الحكم وإعادة تنظيم الأوراق.

قرب حميدتي قادة الجنجويد إليه وبعض رجال الأعمال ممن لم يسبق لهم أن عملوا مع نظام البشير، ومكنته من مراكمه أموال ضخمة في ظل غياب المحاسبة والمراجعة المالية من الدولة، وتوجه

القادة الجدد نحو الخصخصة مرة أخرى.

تمثل الخصخصة سبيل النظام لكافأة رجال الأعمال المحظوظين به، وأشار وزير المالية السوداني **حربيل إبراهيم**، في يونيو/حزيران الماضي إلى أن الحكومة تتجه إلى خصخصة شركات يملكها الجيش، بدعوى تخفيف حدة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعيشها البلاد، لكن واقع الأمر هو تمكين الأصدقاء من بعض الشركات.

تمتلك الدولة حالياً قرابة 650 شركة، وهو رقم جيد جدًا يمكن أن يغاظل به حميدتي واللاسكنون بزمام السلطة، رجال الأعمال لضمهم لصفتهم وضمان ولائهم الدائم لهم، فلا حكم مستقر دون بطانة اقتصادية موالية.

ويعمل حميدتي حالياً على وضع يده على معظم القطاعات المرتبطة بالاقتصاد، وأصبح قائد الجنديوид أحد أبرز أركان تهريب الذهب إلى الخارج لا سيما الإمارات، وذلك عن طريق **مجموعة "الجناد"** المملوكة لأحد أقاربه، التي يضع يده على النسبة الكبرى من أسهمها.

ليس هذا فحسب، فقد امتدت يد حميدتي نحو الزراعة أيضًا، فهو يعلم أهمية هذا القطاع في اقتصاد البلاد، خاصة مع وفرة الأراضي الصالحة للزراعة بمساحات شاسعة غير مستغلة، ووفرة مياه الأنهر والأمطار، تمثل إيرادات **القطاع الزراعي** ما نسبته 48% من الناتج المحلي الإجمالي للسودان، وفقاً لبيانات رسمية عام 2017.

أصبح حميدتي من خلال الذهب ونشاط المرتزقة المعتمد رسميًا، يتحكم بأكبر الثروات في السودان، ثروات طائلة تحصل عليها من الدولة، دون أي مساعدة، حتى أصبح واحداً من أغنى الرجال في السودان.

احتجاجات مناهضة

هذا الوضع كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى انتفاضة السودانيين ضد نظام عمر البشير، لكن رغم سقوط البشير بقي الأمر على حاله بل ازداد سوءاً، إذ تكفل حميدتي بتعيق أزمة اقتصاد السودان ونهب الثروات ومراكلمة الثروة.

نتيجة ذلك، قرر جزء كبير من السودانيين عدم العودة إلى بيوتهم وملازمة ساحات الاحتجاجات، عليهم يتمكنون من تغيير الواقع قليلاً رغم صعوبة الأمر، فالوضع لم يعد يطاق وفق عدد كبير من السودانيين، والبلاد تعيش حالة انهيار شبه كامل.

للسودانيين أسبابهم المقنعة للتظاهر، فهم يرون كيف تنهب فئة قليلة ثروات البلاد، ما جعلهم يواجهون وضعًا اقتصاديًا بالغ التعقيد، ما اضطر آلاف الأسر للتخلص عن شراء مستلزمات أساسية أو تخفيض كميتها للتمكن من مقابلة الضغط العيشي المتزايد.

كما ازدادت نسبة الفقر في هذا البلد الذي ينعم بثروات طبيعية كثيرة، فتقول مفوضية الضمان الاجتماعي إن **%77** من إجمالي السودانيين البالغ عددهم 40 مليون يقعون تحت خط الفقر، لافتاً أن دخل الفرد منهم لا يتجاوز 1.25 دولار يومياً.

وتشير تقديرات المفوضية إلى أن مستوى الفقر قفز من 50% عام 1994 إلى 77% في الأعوام الأخيرة، فيما قدر خبراء آخرون أن العدل الفعلي يتجاوز حاجز الـ80%， وهي الوضعية التي تنذر بمستقبل أسود للبلاد في حال لم يتم تدارك الأمر.

كمؤشر على تفاقم الوضع، تفاقمت **ديون** البلاد، فحسب التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام 2019، بلغ إجمالي الدين الخارجي 51.2 مليار دولار، منها 26.4 مليار دولار فوائد تأثيرية، أي أن فوائد الدين تزيد على إجمالي قيمة أصل الدين بقليل.

يبدو إصلاح الاقتصاد الذي دمره فساد السلطة وتحالف المال بالسلاح، صعباً بعض الشيء في السودان، في ظل تواصل الحال على ما هو عليه وتواصل وجود نفس مسببات الأزمة، لكن ذلك لا يعني التسليم بالأمر الواقع وترك الساحة فارغة لمن أجرم في حق البلاد وشعبها.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/45106>